

سوريا اليوم

متابعات إخبارية يومية تعنى بالشأن السوري
نصدر عن المركز السوري للإعلام والاتصال

بصا عن إتحاد! إسماعيل! إسماعيل! إسماعيل!

العدد (130) - الجمعة 11 أيار (مايو) 2012

رقم الصفحة	عناوين الشرة
	أخبار المجلس الوطني السوري
3	1 غليون: النظام السوري يحاول نسف خطة أنان عبر الإرهاب
3	2 عضو في "الوطني السوري": الثورة والثوار بريئون من دم ضحايا التفجيرات
4	3 المجلس الوطني يبحث رئاسة غليون
4	4 زيادة: النظام السوري يمارس "الإخفاء القسري".. وعدد المختفين تخطى الـ 30 ألفاً
	عناوين الأخبار
5	5 20 شهيدا بسوريا .. وانفجار في حلب
6	6 مصادر دبلوماسية أوروبية: البدائل عن خطة أنان ليست كثيرة والتدخل العسكري مستبعد
9	7 كندا: على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده بسوريا
9	8 نائب مرشد "الإخوان" في سوريا: تفجير دمشق من صنع نظام بشار

9	عنان لن يتوجه إلى سوريا قبل نهاية مايو	9
10	الإتحاد الأوروبي سيفرض عقوبات جديدة على النظام السوري	10
10	مجلس الأمن الدولي دعا لتطبيق خطة أنان في سوريا ووقف أعمال العنف المسلح	11
10	أمير الكويت يكلف الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية إغاثة النازحين السوريين في لبنان	12
11	رايس: لم يحن الوقت بعد لإعلان فشل خطة أنان في سوريا	13
12	البابا يدين تفجيري دمشق ويأمل إرسال مزيد من المراقبين لسوريا	14
12	عقوبات أوروبية جديدة على دمشق	15
13	إيطاليا تعلن إرسال خمسة مراقبين إلى سورية بحلول منتصف الشهر	16
13	"العمل الدولية" تحظر التعامل مع البنوك السورية	17
15	كوهين: مدخرات نظام بشار تجف ورؤوس الأموال تهرب من دمشق	18
16	قطع الطريق الدولية بين لبنان وسورية ردّاً على قيام "هجانة" بشار باختطاف مواطن لبناني	19

غليون: النظام السوري يحاول نسف خطة أنان عبر الإرهاب

أ ف ب (11.5.2012)

أثّم رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون النظام السوري بمحاولة "نسف" خطة المبعوث الأممي والعربي إلى سوريا كوفي أنان عبر الإرهاب، وذلك غداة اعتداءين أوقعا 55 قتيلًا في دمشق. وقال غليون خلال مؤتمر صحافي في طوكيو إن "النظام يحاول الآن نسف خطة أنان مع وسيلة جديدة هي الارهاب".

وانتقد غليون نظام بشار الأسد لاستخدامه "تكتيك الانفجارات في المدن بهدف ترهيب الشعب"، وأضاف إن "خطة أنان في أزمة اليوم، وإذا واصل النظام السوري تحديدها وإذا واصل اللجوء الى الارهاب والقنابل، فإن الخطة ستنتهي". ودعا غليون المجموعة الدولية الى عدم تخفيف الضغط على دمشق، وقال: "إذا أرادت المجموعة الدولية إنقاذ خطة أنان، فعليها أن تبدأ الآن. هؤلاء الذين يحاولون نسف الخطة سيتعين محاسبتهم".

عضو في "الوطني السوري": الثورة والثوار بريئون من دم ضحايا التفجيرات

وكالات (11.5.2012)

حمّل عضو "المجلس الوطني السوري" جبر الشوفي النظام السوري مسؤولية التفجيرين اللذين هزا العاصمة السورية دمشق أمس (الأربعاء)، ورأى في تصريح لصحيفة "الشرق الأوسط" أن "المسؤولية القانونية والأخلاقية تقع على عاتق النظام"، وأضاف: "حتى لو افترضنا أن أجهزته الأمنية ليست من نفذت الانفجارين، إلا أنه يبقى المسؤول عن أمن المدنيين".

واتهم الشوفي "النظام السوري، الذي اعتاد القيام بأعمال ماثلة كلما ضاق الخناق عليه من المجتمع الدولي منذ ما قبل الثورة السورية، بالوقوف وراء عملية التفجير مع دخول مبادرة (موفد الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي) أنان في مأزق وامتعاض المجتمع الدولي من إفشال النظام تطبيقها"، مشدداً في الوقت نفسه على أن "النظام لن يستفيد هذه المرة من التضليل الإعلامي في توظيف هذه الأحداث، لأن ورقته لم تعد راجحة".

وإذ أكد أن "النظام السوري هو من يقتل شعبه ويوجه أسلحته نحو منازل المدنيين"، شدّد الشوفي على أن "الثورة والثوار بريئون من كل هذا الدم، وهم يطالبون بالحرية والكرامة، ولا يمكن لهم أن يضحوا بأهلهم بهذه الطريقة، خصوصاً أن التفجيرات تحصل دوماً في المناطق المكتظة".

المجلس الوطني يبحث رئاسة غليون

أ ف ب (11.5.2012)

يجتمع المجلس الوطني السوري الأسبوع المقبل في العاصمة المصرية القاهرة لاختيار رئيس جديد له، أو التمديد لرئيسه الحالي برهان غليون. وقال جورج صبرا -وهو أحد قياديي المجلس- في مؤتمر صحفي بالعاصمة الفرنسية باريس الجمعة، إن المجلس سيختار رئيساً جديداً له أو سيمدد لغليون.

وغليون الذي يرأس المجلس منذ تأسيسه في أكتوبر/تشرين الأول 2011، أستاذ جامعي يعيش في المنفى بفرنسا منذ أكثر من 30 عاماً. وينتمي غليون إلى اليسار القومي العربي، ولكنه نجح لحد الآن في البقاء على رأس المجلس الذي يضم عدداً من أطياف المعارضة، من إسلامية وقومية وليبرالية ومستقلة.

ورغم اعتراض بعض أعضاء المجلس عليه، اختير غليون أكثر من مرة رئيساً له لعدم وجود اتفاق على معارض آخر، رغم قواعد عمل المجلس التي تقضي بأن تكون هناك رئاسة دوارة كل ثلاثة أشهر.

زيادة: النظام السوري يمارس "الإخفاء القسري" .. وعدد المختفين تخطى الـ 30 ألفاً

الشرق الأوسط (11.5.2012)

راى الناطق باسم المجلس الوطني السوري رضوان زيادة أنه "بمجرد فقدان أثر المعتقلين (من المعارضين في سوريا) وعدم قدرة أهاليهم على التواصل معهم لمعرفة إذا ما كانوا أحياء أم قتلوا، يعتبر هؤلاء مخفيين قسراً". وقال في هذا الخصوص: "بالتالي نحن نعتبر أن النظام السوري يمارس حالياً جريمة الإخفاء القسري، ونتوقع أن يكون عدد المختفين قد تخطى الـ 30 ألفاً".

وذكر زيادة في حديث لصحيفة "الشرق الأوسط" بأن "جرائم الإخفاء القسري مارسها النظام السوري في فترة الثمانينات"، لافتاً إلى أنه "بمارسها حالياً بشكل أوسع بكثير"، وأضاف: "النظام يجبر الشبان على الالتحاق بالخدمة العسكرية ليأخذهم بعدها إلى مناطق ساخنة ويمنعهم من التواصل مع أهلهم الذين لا يعودون يعرفون ما إذا كان أولادهم لا يزالون أحياء أم لا، وذلك يندرج أيضاً في سياق جرائم الإخفاء القسري".

وعن الدور الذي تقوم به المعارضة والمجلس الوطني السوري بوجه خاص في إطار الكشف عن مصير المفقودين، تحدث زيادة عن "دور إعلامي عاجل وعن تنسيق مع المنظمات الدولية ومع المراقبين الدوليين، كما تعمل المنظمات الحقوقية على توثيق حالات الإخفاء القسري لتقديم الملفات في وقت لاحق إلى المحاكم الدولية أو إلى محكمة الجنايات الدولية أو حتى للحكومة الإنتقالية في سوريا لمتابعة قضية هؤلاء".

20 شهيدا بسوريا .. وانفجار في حلب

وكالات (11.5.2012)

استشهد 20 شخصا برصاص الأمن السوري خلال جمعة احتجاج أطلق عليها الناشطون "نصر من الله وفتح قريب" وشهدت مظاهرات طالبت بإسقاط نظام بشار، بينما قالت الهيئة العامة للثورة السورية إن انفجارا قويا هز ساحة سعد الله الجابري وسط مدينة حلب. ومن جهتها قالت الحكومة إنها أحبطت محاولة تفجير في المدينة الواقعة شمال البلاد.

فقد أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن 20 شخصا استشهدوا الجمعة ببنيران الأمن السوري في مناطق متفرقة. وقالت إن من بين الشهداء ثلاثة في كل من حماة وإدلب، واثنين في الحسكة، وواحدا في كل من حمص والقنيطرة وحلب. كما قال ناشطون في مدينة درعا إن طفلا استشهد وأصيب عدد من الأشخاص بجروح، عندما أطلقت القوات النظامية النار على مسيرة حاولت الوصول إلى ساحة الشهداء في المدينة.

من جهتها تحدثت شبكة شام الإخبارية عن أصوات انفجارات قوية أمام مبنى البلدية وأمام حاجز مسجد حمزة بن عبد المطلب، مع قطع للتيار الكهربائي في مدينة مسرابا بريف دمشق. وأشارت إلى قصف على بلدة المجيدل في درعا بالذبابات والرشاشات.

في هذه الأثناء قالت الهيئة العامة للثورة السورية إن خان شيخون بإدلب شهدت قصفا مدفعا عنيفا من قبل حواجز الأمن والجيش النظامي، بينما تعرضت بلدة حيالين وسهل الغاب بحماة لحملة أمنية عنيفة وسط إطلاق نار كثيف أدى إلى سقوط عدد كبير من الجرحى.

وشهدت درعا إطلاق نار كثيفا بالرشاشات الثقيلة بشكل عشوائي من حواجز جيش النظام. كما تعرض حي سيف الدولة بحلب لإطلاق نار كثيف لتفريق مظاهرة مسائية، وهو الأمر ذاته الذي تكرر بحج السكري أيضا.

وقد خرجت مظاهرات حاشدة في المدن والبلدات السورية أمس الجمعة هتفت ضد بشار ونظامه رغم الانتشار الأمني الكثيف، وقد واجهتها قوات الأمن بإطلاق النار، ففي محافظة حمص خرجت مظاهرات عدة في أحياء الوعر ودير بعلبة والملعب، وأكد المتظاهرون على سلمية الثورة واستمرارها حتى إسقاط النظام.

وفي ريف دمشق خرج متظاهرون في مدن وبلدات عدة ورددوا شعارات تنادي بالحرية وتدعو المجتمع الدولي إلى وقف الحملة العسكرية التي يشنها النظام السوري على المدنيين. وواجهت قوات الأمن مظاهرة في حي التضامن بالعاصمة دمشق بإطلاق نار أسفر عن سقوط خمسة جرحى، حسب ما أفاد به اتحاد تنسيقيات دمشق والمرصد السوري.

وفي ريف دمشق، أفادت لجان التنسيق بأن عناصر من الأمن والشبيحة انتشروا في كناكر والمعضمية للحيلولة دون خروج مظاهرات. وفي محافظة درعا خرجت مظاهرات معارضة في حي السبيل ودرعا البلد. وفي بلدات الياودة ونصيب وكفر شمش والحراك وحرية غزالة. وطالب المتظاهرون بالحرية وتدخل المجتمع الدولي لحماية المدنيين.

كما خرجت في أحياء متفرقة من حماة مظاهرات في أحياء الأربعين وطريق حلب والحميدية. وردد المتظاهرون شعارات تطالب بإسقاط بشار ونظامه.

وفي ريف حماة، أطلقت قوات الأمن النار لتفريق متظاهرين في مدينة حلفايا، مما أسفر عن إصابة عشرين شخصا، حسب ما أفادت به الناطقة باسم المكتب الإعلامي للثورة في حماة مريم الحموية. وقتل أربعة أشخاص في الريف الحموي برصاص القوات النظامية، وفقا للمرصد.

ومساء الجمعة قالت الهيئة العامة للثورة إن انفجارا قويا هز ساحة سعد الله الجابري وسط مدينة حلب. وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن الانفجار وقع أمام مقر حزب البعث في المدينة، مشيرا إلى أن الانفجار لم يسفر عن سقوط قتلى، لكن أحد حراس المقر قتل -على ما يبدو- في تبادل لإطلاق النار بعد الانفجار.

مصادر دبلوماسية أوروبية: البدائل عن خطة أنان ليست كثيرة والتدخل العسكري مستبعد

الشرق الأوسط (11.5.2012)

قالت مصادر فرنسية رئاسية إن الملف السوري سيكون على جدول مباحثات زعماء مجموعة ال8 خلال اجتماعهم القادم في كامب ديفيد يوم 18 و19 الجاري. وأوضحت هذه المصادر أن أهمية الحدث أنه سيتيح الفرصة لمناقشة الملف المذكور مع رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف حيث سيسعى الزعماء الغربيون لحمله على أن تمارس روسيا نفوذها لدى السلطات السورية لحملها على تنفيذ خطة المبعوث الدولي - العربي كوفي أنان. وسيعمد الغربيون إلى التشديد على أن فشل أنان «يعني الانتصار للأجنحة المتطرفة الأمر الذي يمكن أن يؤثر على روسيا نفسها» كما أن فشل مجموعة ال8 في الوصول إلى موقف موحد وفشل مجلس الأمن «سيفضيان إلى قيام حرب أهلية في سوريا».

وإلى جانب الملف السوري ستبحث قمة كامب ديفيد الملف النووي الإيراني والشراكة الاستراتيجية المعروفة بـ«شراكة الدوفيل» بين الدول الصناعية وبلدان «الربيع العربي». وأبدت المصادر الرئاسية تحفظات واضحة إزاء اجتماع بغداد بين مجموعة ال6 «الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا» وإيران محذرة من أنها «لم تعد تستبعد ضربة عسكرية إسرائيلية قبل السادس من نوفمبر (تشرين الثاني) موعد الانتخابات الأميركية، إذا كان مصير المفاوضات مع إيران الفشل».

وسيكون الملف السوري أيضا على جدول وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في 14 الجاري في بروكسل حيث من المنتظر أن يفرض الأوروبيون عقوبات جديدة على شخصيات وشركات سورية، ما يأتي في سياق العقوبات التي تم فرضها منذ اندلاع الحركة الاحتجاجية في مارس (آذار) من العام الماضي.

وتوقعت مصادر دبلوماسية أوروبية معنية بالوضع السوري أن تدفع العمليات الإرهابية التي جرت في اليمين الأخيرين في سوريا البلدان التي كانت تنوي المشاركة في بعثة المراقبين الدوليين إلى «إعادة النظر» في مشاريعها. ورجحت هذه المصادر التي كانت تتحدث أمس في لقاء في باريس أن تكون «القاعدة» وراء العمليات الأخيرة ملتقية بذلك مع ما تقوله الولايات المتحدة الأميركية التي دأبت منذ أسابيع على الحديث عن وجود «القاعدة» في سوريا. وترتبط هذه المصادر بين طريقة تفجير السيارات المفخختين في دمشق على أيدي انتحاريين وما عرفته المدن العراقية من عمليات مماثلة خصوصا إيجاد فاصل زمني بين التفجير الأول الذي يجذب الناس ورجال الأمن وتفجير السيارة المفخخة الثانية لإيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا. وتمثل النتيجة الأولى لتكاثر العمليات من هذا النوع أن سوريا «ولجت حالة جديدة» مختلفة عما عرفته منذ بدء الاحتجاجات الشعبية وهي المتمثلة بـ«الحالة الإرهابية» التي من آثارها «تهديد الاستقرار في لبنان وتركيا وإسرائيل» وفي مجمل المنطقة. غير أن جورج صبرا، الناطق باسم المجلس الوطني السوري، رد بشكل مباشر على هذه القراءة الدبلوماسية، في مؤتمر صحافي عقده أمس في باريس بقوله إن «النظام يريد أن يظهر بمظهر الضحية بينما هو الجلاد» كما أنه «يغير الحقيقة ويشوهها» بحيث إن «الإرهابي يتهم الآخرين بالإرهاب». وبحسب صبرا، فإن العمليات الإرهابية «تتحقق أغراض السلطة» ومنها «الإجهاز على خطة أنان كما فعل بالمبادرة العربية» داعيا مجلس الأمن إلى إقرار «إجراءات صارمة» بحقه لحمله على الاستجابة للمجتمع الدولي.

واستنكر صبرا «بأشد العبارات» ما حصل في دمشق وأكد إدانة المجلس الوطني السوري لها «مهما كانت الجهة التي وراءها أو التي نفذتها» ومعتبرا أن هذه الأعمال «لا تنتمي للثورة السورية بل هي من فعل النظام».

وانتقدت المصادر الدبلوماسية الأوروبية التي شددت على أهمية خطة المبعوث الدولي - العربي «الوحيدة الموجودة على الطاولة» ما سمته «محدودية الوسائل» التي وفرت للمبعوث الخاص والتي تتناقض مع صعوبة المهمة الموكولة إليه معبرة عن اندهاشها من أنه بعد ما يزيد على أربعين يوما على بدء العمل بها «ما زال البحث جاريا عن توفير العناصر الأولى» لها والتي يتعين نشرها على كل الأراضي السورية. ويبلغ عدد المراقبين العسكريين نحو 105، بينما المطلوب أن يصل عددهم، وفق قرار مجلس الأمن الدولي، إلى 300 مراقب لفترة أولى من 90 يوما تنتهي في بداية يوليو (تموز) القادم. وانتقدت هذه

المصادر بشدة إصلاحات النظام المزعومة ومنها الانتخابات التشريعية الأخيرة «حيث الجميع من جماعة النظام بمن فيهم من يقدمون أنفسهم على أنهم معارضة».

والأهم من ذلك أنها ترى أن ما يعلن عنه النظام من أوراق إصلاحات «نفذ مفعولها وغدت بلا قيمة». وفي السياق عينه، اعتبرت المصادر الأوروبية أن العمل القائم على تسليح المعارضة «لن يفي بالغرض المطلوب وهو إطاحة النظام» معتبرة أن ثمة «استحالة» لتحقيق هذا الهدف عبر هذه الطريقة. وبأي حال، فإن النظام يتذرع بحجة التدخل الخارجي لرفض الجلوس إلى طاولة الحوار ما يعني عمليا إجهاض الهدف الأساسي من خطة أنان وإقامة حوار بين السلطة والمعارضة. وفي هذا الصدد بالذات، قال خليل الحاج صالح، ممثل لجان التنسيق المحلية في باريس إن النظام «يريد اختصار خطة أنان إلى وقف النار والذهاب إلى الحوار بينما هي تنص على 5 بنود لا بد من تنفيذها قبل الوصول إلى بند الحوار (السادس)». ويرى الحاج صالح أن الحل السياسي الذي تسعى إليه الخطة «لن يكون لمصلحة الثورة». لكن الحركة الاحتجاجية مستمرة في دعم الخطة «لأنها يمكن أن تساعد على لجم همجية النظام» الأمر الذي يظهر عبر تراجع أعداد قتلى القمع والقصف. ويشكك صبرا والحاج صالح بنجاح أنان في تنفيذ خطته. ولكن ما هو البديل؟

تعتبر المصادر الأوروبية أن ما يقال عن مناطق آمنة أو ممرات إنسانية أو تدخل عسكري هو بمثابة «ثرثرة وبيانات لا طائل تحتها» خصوصا أن هذه التدابير تحتاج جميعها لقرار من مجلس الأمن الدولي الذي «من غير المتصور له في صيغته الراهنة اليوم أن يصوت على هذا النوع من القرارات» بسبب ثبات الموقف الروسي - الصيني المعارض. أما العمل من خارج مجلس الأمن فسيعني «الحرب المفتوحة».

والحال، وفق هذه المصادر، أن لا أحد يريد اليوم التدخل حيث أعلن أمين عام الحلف الأطلسي أنه «ليس للحلف دور أو رغبة في التدخل بقرار من مجلس الأمن أو من غير قرار».

ولذا، تعتبر المصادر الأوروبية أن الحديث عن «الخيارات الأخرى» والإبقاء بإمكانية التدخل «أمر خطير وغير مسؤول لأننا نوهم الناس بأشياء لا يمكن أن تتحقق في المدى المنظور». من هنا، أهمية العودة إلى مقاربة مختلفة والتركيز مجددا على تحقيق تغيير في الموقف الروسي. وبخصوص هذه النقطة بالذات قالت مصادر دبلوماسية فرنسية إن موسكو «يمكن أن تغير موقفها عندما تجد أن اللحظة قد حانت لذلك أو عندما ترى أنها حصلت على ضمانات لمصالحها في المنطقة» ما يعني أن تمسكها بالنظام القائم في سوريا «ليس تمسكا مطلقا بل إنه قابل للتحويل».

كندا: على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده بسوريا

أ ف ب (11.5.2012)

أعلن وزير الخارجية الكندي جون بيرد في معرض تعليقه على التفجيرين اللذين وقعا بسيارتين مفخختين في دمشق صباح أمس وأسفرا عن مقتل 55 شخصاً على الأقل وإصابة 372 آخرين، أنه "يتعين على النظام السوري والمعارضة احترام وقف إطلاق النار الذي تشرف عليه الامم المتحدة والذي طالبت به كندا وعشرات الدول الأخرى".

وأعرب بيرد عن أسفه لعدم تطبيق خطة المبعوث الخاص للامم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا كوفي أنان، مناشداً المجتمع الدولي "مضاعفة جهوده" من أجل تطبيق هذه الخطة وصياغة "حلول دبلوماسية أخرى"، مؤكداً أن "كندا تتضامن مع الشعب السوري وتدعم مطالبه".

نائب مرشد "الإخوان" في سوريا: تفجيرا دمشق من صنع نظام بشار

لبنان الآن (11.5.2012)

أثّم نائب المرشد العام لجماعة "الإخوان المسلمين" في سوريا وعضو المكتب التنفيذي في المجلس الوطني السوري محمد فاروق طيفور نظام بشار أسد بالوقوف وراء التفجيرين اللذين استهدفا العاصمة السورية دمشق صباح الخميس وأسفرا عن مقتل 55 شخصاً بحسب بيان صدر عن وزارة الداخلية السورية.

وقال طيفور في حديث لإذاعة "الفجر": "إن النظام السوري يعتمد أسلوب التفجيرات بعدما فشل في قمع الحركة الاحتجاجية الشعبية الواسعة المطالبة برحيله"، معتبراً أن انفجاري دمشق من "صناعة النظام".

عنان لن يتوجه إلى سوريا قبل نهاية مايو

العربية (11.5.2012)

علم مراسل "العربية" في نيويورك أن كوفي عنان المبعوث الأممي العربي لن يتوجه الى سوريا قبل نهاية الشهر الحالي لعدم تحديد الحكومة السورية موعداً لهذه الزيارة. كما علم مراسلنا أن 145 مراقباً موجودون الآن في 6 مدن سورية، على أن يكملوا انتشارهم في 10 مدن بحلول نهاية الشهر الجاري. وكشفت مصادر لـ"العربية" أن مكتب حفظ السلام التابع للأمم المتحدة سيعيّن سوسن الغوشي متحدثة رسمية باسم بعثة المراقبين في سوريا بدلاً من نيراج سنغ الذي سيعود إلى اليونيفيل في لبنان. وأضافت ذات المصادر أن الحكومة السورية، وإن قللت من عملياتها العسكرية، إلا أنها زادت من أعمال العنف الأخرى كالاقتالات السرية والتعذيب.

الإتحاد الاوروبي سيفرض عقوبات جديدة على النظام السوري

أ ف ب (11.5.2012)

ذكرت مصادر دبلوماسية أن الإتحاد الاوروبي سيفرض الاثنين عقوبات جديدة على سوريا عبر تجريد أرصدة مؤسستين وثلاثة أشخاص يعتبر معظمهم مصدرا لتمويل نظام بشار أسد. وقال أحد هذه المصادر إن "ثمة اتفاقاً مبدئياً" بين سفراء الدول الـ 27 الأعضاء في الإتحاد الاوروبي على هذه المجموعة الخامسة من العقوبات. وأضاف المصدر أن الأشخاص الذين ستفرض عليهم العقوبات سيمنعون أيضاً من السفر الى دول الإتحاد.

كما أوضحت المصادر أن وزراء خارجية الإتحاد الاوروبي سيصدقون رسمياً الاثنين في بروكسل على هذا القرار.

مجلس الأمن الدولي دعا لتطبيق خطة أنان في سوريا ووقف أعمال العنف المسلح

الوطنية للاعلام (11.5.2012)

دان أعضاء مجلس الأمن الدولي "بشدة الهجمات الارهابية" التي وقعت في دمشق امس، والتي نجم عنها العديد من القتلى والجرحى، وأبدوا "التعاطف العميق"، مقدّمين التعازي الحارة لضحايا تلك "الأعمال الممحنة" وعائلاتهم. ودعا أعضاء مجلس الأمن في بيان "جميع الاطراف في سوريا للعمل فوراً على تطبيق خطة النقاط الست (المقدّمة من المبعوث الخاص كوفي أنان) التي تتطابق والقرارين 2042 و 2043، وبالأخص وقف كل اعمال العنف المسلح بكل أشكاله".

وجدد اعضاء المجلس التأكيد على "الدعم الكامل لمهمة المراقبة التي تقوم بها الأمم المتحدة في سوريا، والوفد المشترك للامم المتحدة والجامعة العربية"، وأكدوا أن "الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره يشكل أحد اخطر التهديدات للامن والسلام الدولي، وأن كل أعمال الارهاب واينما وقعت هي جرائم غير مبررة مهما كانت الدوافع والمركبين"، كما أكدوا "التصميم على محاربة كل اشكال الارهاب في اطار مسؤولياتهم التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة". وذكروا الدول بـ "ضرورة الحرص على ان تكون الاجراءات المتخذة لمحاربة الارهاب، تتوافق كل التزاماتهم وفق القانون الدولي، وبالأخص القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني".

أمير الكويت يكلف الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية إغاثة النازحين السوريين في لبنان

المستقبل اللبنانية (11.5.2012)

شكر مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني، "أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، على قراره القاضي بإغاثة الإخوة السوريين النازحين إلى لبنان، وتكليفه الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في دولة الكويت، مباشرة أعمال الإغاثة".

وأوضح في بيان صدر بعد استقباله وفداً من الهيئة الخيرية برئاسة عبد الرحمن إبراهيم العوضي مدير لجنة آسيا ومدير تنمية الموارد، في حضور رئيس هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية في دار الفتوى رياض عيتاني، ورئيس دائرة أوقاف عكار الشيخ مالك جديدة أمس، أن "الهيئة ستتعاون مع دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية، بشأن برامج إغاثة النازحين السوريين الغذائية والصحية والاجتماعية".

وقال العوضي: "إنني أطلعت قباني على المساعدات التي ستوزعها الهيئة برعايته، كونه يقدم كل التسهيلات من أجل دعم اللاجئين السوريين، صحياً ومعيشياً، ويؤمن ما يحتاجون إليه"، لافتاً إلى أن "قباني وضع كل إمكانيات دار الفتوى في تصرف الهيئة، من أجل إغاثة اللاجئين السوريين في لبنان".

رايس: لم يحن الوقت بعد لإعلان فشل خطة أنان في سوريا

رويترز (11.5.2012)

رأت السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة سوزان رايس أنه من السابق لأوانه للغاية إعلان فشل جهود مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا كوفي أنان، وذلك غداة تفجير سيارتين ملغومتين في دمشق أمس، وقالت: "لا أعتقد أن الوقت قد حان للقول إن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار ومبادرة أنان فشلتا".

رايس وفي تصريح لوكالة "رويترز" أضافت: "على الرغم من شكنا باستعداد الحكومة السورية ورغبتها في تنفيذ التزاماتها، فإن ما يحاول أنان القيام به منطقي إلى حد كبير، ونحن ندعمه"، ورأت أن "مبادرة أنان، إذا ما نُفذت بشكل كامل، قد تُنهي العنف وتسفر عن انتقال إلى حكومة بدون بشار أسد، وربما تكون هي الفرصة الأخيرة لمحاولة حل الأزمة عبر الطرق السلمية".

وفي ما يتعلق بتسليح المعارضة السورية، قالت رايس: "نعتقد أنها ليست خطوة حكيمة في هذا الوقت ... نحن ندعم المعارضة بمعنى تقديم الدعم السياسي والدعم المادي، لكنه دعم مادي غير مميّ، أي أننا نقدّم معدات الاتصال والامدادات الطبية وما شابه ذلك"، وأضافت: "إن تفجيري الأمس مثال كبير على أن الوضع أصبح عسكرياً بالفعل وعنيفاً بما يكفي، ولا نعتقد أنه أمر حكيم أن نساهم في هذا بضخ المزيد من الأسلحة أو المعدات فيه".

وأشارت رايس إلى أن "واشنطن لا تعرف المسؤول عن تفجيري الأمس"، لكنها أكدت أن "الحكومة السورية مسؤولة في نهاية المطاف عن تصاعد العنف خلال العام الماضي"، وقالت: "رأينا بعض الأدلة على تصاعد نشاط المتعصبين وربما يكون ما حدث اليوم أحد مظاهر هذا". ورداً على سؤال حول ما قد تفعله الولايات المتحدة لتعزيز السلام في سوريا، أجابت رايس: "إن إدارة الرئيس باراك أوباما تعمل مع حلفاء لها لتشديد العقوبات خارج الأمم المتحدة وزيادة الضغط على بشار أسد".

البابا يدين تفجيري دمشق ويأمل إرسال مزيد من المراقبين لسوريا

أ ف ب (11.5.2012)

أعرب البابا بنديكتوس السادس عشر عن "التأثر والتعاطف" مع السوريين إثر الاعتداء المزدوج الذي أسفر الخميس الماضي عن 55 قتيلاً في دمشق، وأمل إرسال مزيد من المراقبين الدوليين الى سوريا.

وقال المتحدث بإسم الكرسي الرسولي الأب فيديريكو لومباردي في بيان: "حيال الاعتداءات المأسويّة التي لطخت بالدماء شوارع دمشق، لا يمكننا إلا أن نعبر عن إدانة حازمة وعن تعاطف وتأثر الحبر الأعظم مع عائلات الضحايا". وشدد الأب لومباردي على ضرورة أن "تدفع هذه الاعتداءات الجميع (في سوريا) إلى القيام بإنعطافة نحو مزيد من الالتزام بخطة (المبعوث الأممي والعربي إلى سوريا كوفي) أنان التي وافق عليها أطراف النزاع". إلى ذلك، قال الأب لومباردي: "إن دعوة الكرسي الرسولي باللغة الأهميّة، إذ ينبغي على الفور سلوك طريق الاحترام والحوار والمصالحة".

عقوبات أوروبية جديدة على دمشق

الوكالة الإيطالية (11.5.2012)

أكدت مصادر مطلعة في المجلس الوزاري الأوروبي نية وزراء خارجية الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي فرض حزمة عقوبات جديدة ضد دمشق

وأوضحت المصادر أن هذه العقوبات ستشمل إضافة أشخاص جدد إلى لائحة من تم تجميد أموالهم ومنعهم من السفر إلى دول الإتحاد الأوروبي وكذلك تجميد أصول بعض الهيئات المملوكة للدولة السورية

واشارت المصادر نفسها إلى أن وزراء الخارجية سيقررون العقوبات رسمياً خلال إجتماعهم يوم الإثنين القادم في بروكسل، حيث "تأتي هذه العقوبات وسط ما يتردد عن تقارير عن تزايد العنف وعدم قيم السلطات السورية بتحمل مسؤولياتها تجاه حل الأزمة"، حسب قولها

وكانت الممثلة العليا للأمن و السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، قد أكدت صباح اليوم أن الإتحاد الأوروبي سيواصل دعمه لمخطط المبعوث الدولي - العربي لسورية كوفي أنان، مشددة على أن الأولوية حالياً هي وقف العنف ويذكر أن الإتحاد الأوروبي كان فرض 14 حزمة عقوبات سابقة على سورية طالت العديد من الشخصيات والمؤسسات الإقتصادية والمصرفية الهامة، وذلك منذ بداية حركة الاحتجاجات في عموم أنحاء البلاد في آذار/مارس من العام الماضي.

إيطاليا تعلن إرسال خمسة مراقبين إلى سورية بحلول منتصف الشهر

الوكالة الإيطالية (11.5.2012)

أعلنت إيطاليا الجمعة أن خمسة مراقبين إيطاليين سوف يغادرون البلاد بحلول منتصف الشهر الجاري للمشاركة في بعثة المراقبين الأميين إلى سورية في إطار خطة مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي انان لمراقبة عملية وقف إطلاق النار هناك

ونوه مساعد رئيس هيئة الأركان الإيطالية الأميرال كريستيانو بيتيني، في تصريح على هامش معرض الكتاب في مدينة تورينو، بأن بلاده "شاركت في عمليات سلام حظيت بدءاً من البعثة إلى لبنان في عام 1982، بتكليف من الأمم المتحدة"، وأشار إلى أن "إيطاليا وضعت تحت تصرف الأمم المتحدة 17 مراقباً، خمسة منهم سوف يغادرون إلى سورية بحلول منتصف الشهر الجاري وذلك بعد نيل الموافقة البرلمانية على قرار مجلس الوزراء" بشأن بعثة المراقبين إلى سورية

واعتبر المسؤول العسكري الإيطالي أن "الأوضاع في سورية اتخذت منذ أشهر منحى سلبياً ملحوظاً، وعليه فإنه سيتم إطلاع مجلس الأمن الدولي بالتطورات وسيتخذ هناك ما يمكن إقراره في المستقبل" إزاء الأزمة السورية

وكان رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي أعلن أن مجلس الوزراء أقر في اجتماع عقده في الثامن من الشهر الجاري إرسال 15 مراقباً إيطالياً ضمن البعثة الأممية إلى سورية والتي سيرتفع حجمها إلى ثلاثمائة مراقب

ورأى خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره التركي طيب رجب أردوغان في العاصمة روما "أن الصيغة الأكثر فعالية التي يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل من خلالها في سبيل حل الأزمة السورية، هي وحدة الهدف والعمل، وهذا بطبيعة الحال ليس سهل التحقيق كما رأينا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" على حد قوله

ونوه مونتي حينها بأن "الاتحاد الأوروبي تحلى بالقدرة على المحافظة على خط مشترك تمثل في عقوبات بوصفها أداة ضغط مهمة على الحكومة في دمشق" وأضاف "الآن بدأ مجلس الأمن الدولي، بعد المواقف التي اتخذت سابقاً من قبل روسيا والصين، وبعد كثير من التردد، في التحرك نحو فكرة العمل على أساس وحدة الهدف" حسب تعبيره

"العمل الدولية" تحظر التعامل مع البنوك السورية

العربية (11.5.2012)

حظرت مجموعة العمل الدولية "الفاتف" المسؤولة عن مكافحة الجرائم المالية حول العالم، التعامل بشكل مباشر أو غير المباشر، مع البنوك السورية التي تعاني من ضغوط سياسية على خلفية ضغوط شعبية لإسقاط نظام بشار الأسد منذ ما يزيد على عام.

وأخطرت المنظمة العالمية جميع البنوك المركزية بحظر التعامل مع البنوك والمصارف السورية وضمها إلى عدة دول أخرى متهمه بالتورط في عمليات غسل أموال وتمويل إرهاب وعدم تطبيق المعايير الدولية في التتبع ومعرفة حقيقة الموقف المالي للعملاء وخلافه، وفق ما ذكرت صحيفة الشرق الأوسط.

وأبلغ البنك المركزي المصري البنوك العاملة في السوق المصرية بتعليمات المنظمة العالمية من خلال وحدة غسل الأموال التابعة لها، لتطبيق الحظر، واتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية الكافية ناحية العمليات المالية التي تتم سواء مع الأشخاص الذين ينتمون إلى نظام بشار أسد أو جميع المناطق التي لا تطبق توصيات "الفاتف" وتفرض عليها عقوبات من قبل الجهات المالية العالمية التي تراقب الأعمال المصرفية.

ومن جانبه، قال أحد رؤساء المصارف الكبرى إن المصارف المصرية لم تفرض حظرا على التعامل مع المصارف السورية قبل تعليمات البنك المركزي الأخيرة، ولم يتم إخطارها بكيفية التعامل مع الحسابات السورية الموجودة لديها قبل تعليمات المنظمة الدولية، رغم تدهور الأوضاع السياسية واستمرار عمليات القتل في سورية ووجود عقوبات أقرتها جامعة الدول العربية تحظر التعامل مع عدد من أفراد نظام بشار أسد، وسط حزمة من العقوبات الدولية التي تمارس على نظام بشار أسد الذي يواجه ثورة شعبية مستمرة منذ ما يزيد على العام.

وأضاف المصدر أن البنوك تتعامل في مثل تلك الحالات بالتجميد دون وجود قرار رسمي، لتجنب المشكلات التي قد تحدث مستقبلاً.

وسبق أن أصدرت جامعة الدول العربية قرارات في ذلك الملف تتعلق بوقف التعامل مع المصارف السورية، وتقليص عدد رحلات الطيران إلى النصف، مما يعني شل حركة التجارة التي تعتمد بشكل أساسي على التعاملات المصرفية.

وتضمن تحذير "المركزي"، حسب الخبير المصرفي أحمد سليم، عددا من الدول ترى مجموعة العمل الدولية أنها تهدد حماية النظام المالي العالمي، وتجعله يواجه مخاطر كبرى، ومستمرة سواء من خلال جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو عدد من الدول التي لا تلتزم بخطة العمل الخاصة بالتغلب على أوجه القصور لديها، بما فيها قواعد التعرف على هوية العملاء في الدول، ومعظم تلك الدول في أفريقيا.

ويخفف قرار "الفاتف" من صعوبة اتخاذ القرار من قبل الجانب المصري، حيث لم يصدر قرار داخلي من مصر وهو ما يرجع، حسب المصادر، إلى تشابك قضايا الأمن القومي بين البلدين. وكشفت المصادر أنه حتى الآن لا يوجد حصر للأرصدة السورية في البنوك المصرية، لكن من المقرر أن يطلب البنك المركزي من البنوك قوائم بأسماء وأرصدة نظام بشار أسد، حتى

يتسنى معرفة حجم هذه الأرصدة، ليتم تجميدها حفاظاً على أموال الشعب السوري، أو على الأقل عدم التعامل عليها حتى يتضح المشهد السياسي في سورية.

وقال مصدر يرأس أحد أكبر البنوك المصرية إن الأرصدة السورية في البنوك المصرية ضئيلة للغاية، وتقتصر على أموال السفارة السورية وبعض الشركات الحكومية العاملة في مصر.

ووضعت مجموعة من الدول قائمة بأسماء من أفراد نظام بشار أسد من أركان النظام على قائمة المطلوبين أمام المحاكم الدولية، لتجميد أرصدتها داخل بعض البلدان.

من جانبه، قال وسام فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية إن قرارات "الفاتف" ملزمة ولا يمكن الالتفاف عليها، وإلا تعرضت البنوك والدول التي لا تلتزم بها لعقوبات كبرى، تصل إلى الحرمان من التعامل مع البنوك العالمية، مما يهدد بفشل أية اتفاقيات اقتصادية ومالية.

كوهين: مدخرات نظام بشار تجف ورؤوس الأموال تهرب من دمشق

الحياة (11.5.2012)

أكد مساعد وزير الخزانة الأميركي لشؤون الاستخبارات المالية والإرهاب ديفيد كوهن أن مدخرات نظام بشار "تجف" وأن رؤوس الأموال "تهرب من دمشق"، وحذر الحكومة اللبنانية من أن مساعدة "إيران وسورية في التهرب من العقوبات هو خط أحمر".

وقال كوهين في محاضرة أمام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن واشنطن تعمل مع الاتحاد الأوروبي وتركيا والجامعة العربية لتفعيل العقوبات على سورية، وأن اجتماع "مجموعة العمل" حول العقوبات والمنبثقة من مؤتمر "أصدقاء سورية"، ستبحث بتشديد الإجراءات في نهاية الشهر في واشنطن وبحضور 50 دولة مشاركة.

وقال كوهين أن مدخرات نظام بشار "تجف" مع وقف الصادرات النفطية وشل قطاع السياحة. وقال عن النظام: "إنهم لا يجنون أي مال، ويصرفون الكثير لإبقاء التضخم على مستوى منخفض وتمويل حملة القمع". وأشار إلى أن أحد أهداف العقوبات هي "لتشجيع النخبة التجارية للتخلي عن النظام وإفهامها أن مصالحها هي في مغادرة بشار السلطة".

وقال كوهن الذي زار بيروت أخيراً واجتمع برئيس الوزراء نجيب ميقاتي وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة: "كنا واضحين مع المسؤولين اللبنانيين بأنه سنفعل ما علينا لحماية مصلحة واشنطن بأن سورية وإيران هما خط أحمر، وإذا رأينا أنهما (طهران ودمشق) يستخدمان النظام اللبناني للهرب من العقوبات فسنتحرك".

ولفت إلى أن "هناك هروب رؤوس أموال من سورية، والنظام المالي اللبناني متعاقد مع السوري" وأنه تم التأكيد أن "المال الجيد يمكنه الهرب من سورية أما السيء لا".

قطع الطريق الدولية بين لبنان وسورية ردّاً على قيام "هجانة" بشار باختطاف مواطن لبناني

المستقبل اللبنانية (11.5.2012)

ردّاً على قيام مجموعة من الهجانة التابعين لقوات بشار باختطاف الشاب محمود محمد الإبراهيم من داخل الأراضي اللبنانية إلى سورية، عمد عدد من أقرباء وأهالي بلدة العبودية إلى قطع الطريق الدولية بين لبنان وسورية، ونصبوا خيمة في وسط الطريق، مطالبين باستعادته الفورية.

وأدى قطع الطريق الدولية إلى توقف حركة العبور بين لبنان وسورية حيث تقاطرت أرتال الشاحنات المحملة بالبضائع في الوقت الذي لوحظ انتشار للجيش اللبناني في العبودية وفي بلدة الحبيصة تجنباً لتفاعل نتائج الحادثة.

ولوح الأهالي بخطوات تصعيدية في حال لم يتم الإفراج الفوري عن الشاب المختطف.

وانضم إلى المعتصمين داخل الخيمة، عضو كتلة "لبنان أولاً" النائب خالد ضاهر الذي عبّر له أقرباء الإبراهيم عن خوفهم على مصيره.

وأجرى ضاهر اتصالاً بمكتب وزير الداخلية مطالباً بالاتصال بالجانب السوري لتأمين عملية الإفراج عنه فوراً منعاً لتفاقم ردود الفعل. وقال: هذا ليس الاختطاف الأول. فمنذ أسبوع اختطف شاب آخر من المنطقة. ومنذ ثلاثة أيام أطلقت النيران على منزل في هذه البلدة. وقبلها طاول الرصاص الأسدي بيوتا أيضاً في العبودية.

أضاف: "هذا الأمر متكرر على طول الحدود اللبنانية في وادي خالد وكروم حيث اختطف أيضاً أناس من قبل القوات السورية. واختطف آخرون من داخل القاع وتم التوغل منذ خمسة أيام في عرسال وتم إطلاق النار على منزل رئيس البلدية وخرّبوا المنزل، إضافة إلى أن عدد المقتولين برصاص القوات السورية بوفاة المرأة في عرسال امس، أصبح أحد عشر مواطناً. وقبل ذلك استهدف المصور علي شعبان وبطريقة واضحة للعيان، حيث أصابت سيارته أكثر من سبعين رصاصة في وضوح النار. نحن نسأل: ألم يروا أن هؤلاء مدنيين، وأنها استباحة للأراضي اللبنانية؟".

وأشار إلى "ما يجري من خطف مواطنين لبنانيين، (ما مجموعه 25 شخصاً)، وخطف لمواشي الناس في وادي خالد والقاع، وإطلاق النار على البيوت وعلى المساجد وخزانات المياه في وادي خالد وعرسال والقاع. كل هذا ووزير الخارجية ينفي وجود اعتداءات للنظام السوري على أرض لبنان، هنالك نأي من قبل الحكومة بنفسها عن الدفاع عن كرامتها وعن الشعب

البناني وتحلي عن الواجبات الوطنية. هذه الحكومة لا تدافع لا عن الأرض ولا عن السيادة ولا عن المواطنين ومهمتها تقييد لبنان. بصراحة، لماذا لا يقوم الجانب اللبناني بالتعدي على الأراضي السورية؟. لماذا لم يصدر حتى الآن بيان استنكار لما يجري من اعتداءات على الشعب اللبناني وانتهاك للسيادة اللبنانية؟. لماذا لم يستدع السفير السوري ويبلغ رسالة شديدة اللهجة بما يحصل، ولماذا لم يطرد هذا السفير. ولماذا حكومة الدفاع والتكفير عن أخطاء نظام بشار لا تدين جرائمه بحق لبنان؟.

نحن إذن أمام معادلة واضحة: التخريب في لبنان برضى الحكومة وبتواطؤ مع السلطات السورية من بعض الوزراء ومن بعض القوى السياسية التي لا اهتمام لها بأرض لبنان وسيادة لبنان وترفع شعارات الدفاع عن لبنان لتحقيق المكاسب السياسية ولربطه مع مشروع سورية وإيران الخارجي والدفاع عن نظام بشار .

وسأل ضاهر: "لماذا لم نسمع أن الجيش اللبناني يطلق النيران على الحدود طالما أنها حدود مشتركة. لماذا دائما فقط الجيش السوري يطلق النار على اللبنانيين والمدنيين. هناك حكومة عميلة لشار أسد، لا يهمها لا سيادة البلد ولا مصلحته وكل همها الدفاع عن نظام بشار والتغطية على جرائمه".

وتحدّث عم الشاب المخطوف، محمد تركي الدويك، فشرح كيف حصلت الحادثة فقال: "إن ثلاثة شبان قطعوا النهر فاقتربوا من محمود منادين باسمه ومعهم عصاة كهربائية، فضربوه بها واقتادوه إلى الداخل السوري". وأكد أن محمود يعمل في أرضه وهو مزارع ولا صحة للاتهام بالتهريب أو ما يتردد حول هذا الأمر".

وأشار إلى "وجود معلومات بأنه لا يزال موجوداً في منطقة بيت الحنون"، متهماً "الشبيحة أولاً باختطافه ومن ثم تسليمه للهجانة فالمخابرات". وقال: "دائماً يعتدون علينا من الجانب السوري ويطلقون النار على المنازل وليس من أحد يرد أو يدافع عنا".